

الفرص المهنية المتاحة لخريجي أقسام اللغة العربية وضرورة الانسباق

التعليمي لمطلباتها

مسعود فكري*

استاذ مساعد في قسم اللغة العربية و آدابها بجامعة طهران

تاريخ قبول: ١٣٩٤/٠٥/١٤

تاريخ استلام: ١٣٩٣/١١/٠٦

الملخص

لاشك أن المجتمع البشري ومنذ القديم كان يعاني من مشكلة عدم التوازن بين مصادرها وحاجاتها وهذا أدى به إلى أن يسلك طرقا للحصول على ما يسدّ الفراغات المتواجدة في حياته عبر التكسب والامتهان. إنّ قضية المهنة والانشغال بها تحتلّ موضعا مهما في تخطيط استراتيجيّة الحياة الفردية والاجتماعية وبما أن الظروف والملايسات التي تحيط ببني الإنسان تجعله في أصعب المآزق من حيث الخيارات المتوفرة له ولا يمكن إعادة التجربة في الكثير منها فلا بدّ من محاولة استغلال الفرص المتاحة والاستفادة منها. وفي هذا المجال فإنّ خريجي الجامعات وبعد إكمال دراستهم يواجهون شحة الفرص المهنية التي تناسب اختصاصاتهم وشهاداتهم وقد تؤدي هذه المعاناة إلى مستوى الإحباط والشعور بالخسران لدى الخريجين تجاه الفترة الدراسية التي قضوها في ذلك الحقل العلمي. فيرمون باللائمة أحيانا على المجتمع والأخرى على فرعهم واختصاصاتهم الدراسيين وثالثة على نظام التخطيط والبرمجة في المجتمع. إن هذا الأمر يبدو أكثر سخونة بالنسبة إلى بعض الفروع والاختصاصات الجامعية كاللغة العربية في غير وطنها. فخريجو أقسام اللغة العربية من الجامعات الإيرانية يعانون من هذه الشحة باحثين عن مجالات مهنية تنسجم مع دراستهم وتساعدهم على التكسب بلقمة العيش وهل هناك علاقة بين المناهج التعليمية لهذه اللغة في الجامعات الإيرانية وهل يمكن تطويرها لتصبح أكثر مواءمة وتناسقا مع المجالات المهنية الشحيحة لها؟ وهذا ما نريد أن نتوسع فيه خلال هذا المقال.

الكلمات الرئيسية: الفرص المهنية؛ قسم اللغة العربية؛ الانسباق التعليمي؛ خريجون.

١. المقدمة

إن مهمة الجامعات ومنذ ظهورها في إطارها التقليدي والحديث توفير الموارد البشرية ذات الاختصاصات العلمية لتسدّ شتى الفراغات التوظيفية وتلبيّ مختلف الحاجات الملحة، انطلاقا من فكرة بناء المجتمع ورفقيه نحو حياة أفضل. فمن الواضح إن تقدم كل مجتمع وتطوره بشكل شامل ومستديم

بحاجة إلى تقدم معرفي علمي موضوعي. فللمنجزات العلمية والمكتسبات المعرفية الهادفة والمنهجية دور واسع في تحقيق الأهداف التنموية بكل ما لهذا المصطلح من مضمون. فبناء الإنسان وبناء المجتمع بحيث يجد شمولية في كافة أبعاد الحياة وجوانبها بحاجة إلى ركائز علمية وأرصدة معرفية مدروسة. فمن هذا المنطلق يأتي دور الجامعات كأهم آلية لتطبيق هذه الأغراض الثمينة. فملخص القول إن فكرة إنشاء المعاهد والجامعات والمراكز البحثية أتت من ضرورة التخطيط المنهجي لإدارة الحياة والمجتمع وتوفير الامكانيات اللازمة لحاجيات الإنسان وتلبية لما تتطلبه الحياة السعيدة ودحضا للأخطار التي تهدد استقرار هذه الحياة ورغدها على مستوى الفرد والمجتمع.

وفي هذا الإتجاه تأتي مهمة الجامعات وما يسايرها من المعاهد والمراكز المعنية بالدراسات العليا من رصد الفراغات المعرفية والعلمية المتواجدة في مختلف جوانب الإدارة الناجحة للمجتمع والبحث عن الآليات والأطاريح والمشاريع الناجعة لمعالجتها وتقديم الحلول المناسبة للمشاكل العائقة أمام هذا التقدم.

لكن هناك سؤال يطرح نفسه وهو إذا كان الهدف الرئيس من تدشين الجامعات والمراكز التعليمية العليا والمراكز البحثية ما نسميه باختصار التنمية الشاملة والمستدامة فهل استطاعت أن تحقق هذا الهدف السامي والغرض الراقى؟ لا محيص لنا للإجابة عن هذا السؤال الهام الذي يحدد مدى نجاح هذه المؤسسات وكفاءتها أن نقارن بين فاعلية هذه المؤسسات وقابليتها في التناسق مع الأهداف المنشودة من إنشائها وبين ما تحقق من إنجازات على أرض الواقع وإلا فتصبح كآشياء فخرية وتحف غالية نعزز بها دون توظيفها. وهناك يتبلور أهمية التناسق التعليمي أو المنهجي في التعليم مع الجانب التوظيفي والتطبيقي للفروع الجامعية واختصاصاتها.

ويمكن أن نطرح الأسئلة التالية كإطار عام وخطوط عريضة لتحديد ما نبحث عنه وأن نكون موضوعيين لمتابعة إيضاح المشكلة والبحث عن حلولها وعرض المقترحات لها.

فمن نافل القول مع أن البعض من هذه الأسئلة يبدو جليا وبديها لكن نمرّ عليها مروراً عابراً لما له من نصيب في صياغة البحث:

١. ما هي مهمة الجامعات؟ وما هي الميزات والمواصفات الضرورية لخريجها؟
٢. ما هي الرؤية العامة للعلوم الإنسانية عالمياً ومحلياً؟
٣. ما هي المشكلة الهائلة التي يعاني منها المجال المهني في توظيف هؤلاء الخريجين؟

٤. ما العلاقة بين الجانب العلمي والجانب التوظيفي للفروع الجامعية واختصاصاتها؟
٥. ما هي الملامح التي تنسم بها الفروع والأقسام المعنية بتعليم اللغات عامة وتعليم اللغة العربية خاصة؟
٦. ما هي المجالات المهنية الموضوعية التي يمكن توظيف خريجي الأقسام العربية على مستوى البلد؟
٧. ما هي الخطوات الضرورية للانسياق اللازم بين المجالات المشار إليها والمنهج التعليمي وتربية الكوادر والموارد البشرية بالجامعات؟

٢. مهمة الجامعات

مع أننا تطرقنا إلى شيء من الرد على هذا السؤال لكن يمكن تلخيص هذه المهام في أربعة محاور رئيسية:

أ) تربية الموارد البشرية وإعداد الكوادر المختصة وذوي الاختصاصات العلمية لتولي المناصب والمسؤوليات لإدارة المجتمع.

ب) رصد الحقول والمجالات المحتاجة إلى توفير الأيدي العاملة والأيدي الماهرة والمختصة فيها.

ج) دراسة فراغات البرمجة والتخطيط في إدارة المجتمع ومحاولة تقديم مشاريع وحلول لمعالجتها.

د) بث ثقافة العمل والاجتهاد العلمي وتوسيع النطاق التوعوي على مستوى مختلف الشرائح الاجتماعية وخاصة ذات التأثير منها (اميني، ٢٧، ١٣٨٧).

ومن الجدير بالإشارة أنّ هذه المهام تتأرجح بين فرع وآخر من حيث الأهمية والتقديم والتأخير فعلى سبيل المثال فإن العلوم التجريبية تلعب دوراً ريادياً في صياغة البنى التحتية للبلد كما أن العلوم الإنسانية تفوق غيرها من العلوم في تكوين الثقافة وتوسيع الأسس المعرفية والقيم السلوكية في كل مجتمع. ولا يخفى أن التقييم المثالي لهذه المهام يجب أن لا يبعدنا عن المنهج الواقعي في تحقق جانب من هذه المهام.

٣. المواصفات والميزات الضرورية لخريجي الجامعات

بما أنّ الجامعيين وبرؤية عامة الوافدين إلى الجامعات ومنذ التحاقهم بها يخططون لمستقبل حياتهم التي لا تخلو من امتهانهم كمحور رئيس إن لم نقل كمحور فريد في هذا التخطيط، فلا بدّ من موازنة بين مكتسباتهم العلمية والحقل التطبيقي لها كمهن وحرف.

إنّ الكثير من طُلاب الجامعة وقبل التحاقهم بما يفكرون في أسواق العمل وخاصة المنتجة للإيرادات المالية الهائلة فهناك تصنيف لدى خبراء التخطيط التعليمي حيث يقسمون الفروع والاختصاصات الجامعية إلى ذات مداخيل عالية ومتوسطة وامتدنية.

فبعض اختصاصات الطب والهندسة والقانون تقع في الصنف الأول وتقع الكثير من العلوم التجريبية والفروع الهندسية في الثاني بما أنّ القسم الثالث يشمل أكثر العلوم الإنسانية والفنية. ومع غض النظر عن التوقعات التي تتأرجح حصيلتها حسب المؤشرات الاقتصادية والمهنية والإدارية والسياسات المقررة من قبل الحكومات ففي بعض الفروع والاختصاصات الجامعية إن لم نقل جميعها تأتي المشكلة من عدم التأهيل المناسب والتدريب المهني اللازم لهؤلاء الخريجين. فعلي سبيل المثال فإنّ المقاولين والمشرفين في المشاريع العمرانية يفصلون العمال البنائين التجريبيين بدلا من أصحاب الشهادات في نفس المجال بما أنّ الصنف الأول يتمتع بخبرة فاعلة نالها عبر تجارب متواصلة مكثفة ميدانية.

إنّ المواصفات الأساسية التعليمية الموجهة لتأهيل خريجي الجامعات لخوضهم في أسواق العمل تبلور في تمتعهم بالمهارة الكافية في نفس المجال المهني ذي علاقة وثيقة بدراساتهم وهذا ما يتطلب تخصيص وحدات دراسية كورش عمل تمنحهم تجارب ميدانية إضافة إلى رصيدهم العلمي.

ومن ثمّ تزويدهم برؤية حديثة تساعدهم على الإبداع في مجال اختصاصاتهم بدلا من التصلب والتوقف على محاكاة نشاطات الآخرين.

وثالثا تفعيل قوة التفكير لدى المتعلم أو الطالب بدلا من شحن الذاكرة بمعلومات قلّما يعرف الخريج مواطن استخدامها.

فتركيزا على الموضوع فإنّ خريج قسم اللغة العربية إذا لا يجيد المهارات اللغوية ولا الترجمة بشكل محترف ولا يعرف كيف السبيل إلى التدريس الناجح ولا العمل الإعلامي ولا النشاطات البحثية فيرى في نفسه عجزا ملحوظا من الالتحاق بركب الحاصلين على المهن المناسبة في مجتمعه.

فالعناصر العلمية المحدثة والتجارب التطبيقية المدروسة والقدرة على الإبداع والتكيف مع الظروف المهنية مما يحتاج إليه هؤلاء الخريجون من مواصفات تؤهلهم للدخول في أسواق العمل.

٤ . الرؤية العامة للعلوم الإنسانية عالميا ومحليا

إنّ العلوم الإنسانية بما أنّها الركيزة الأساسية والبنية التحتية لبناء المجتمع الراقي حيث أنّ مهمتها بناء الإنسان وتكوين هويته فردا واجتماعا تعتبر الحجر الأساس في جميع المجتمعات لكنّ من المؤسف أنّ الاهتمام بتطوير المجتمعات البشرية كإحدى تداعيات الحداثة والعصرنة حال دون أنّ تحتلّ هذه العلوم مكانتها الجديرة وخاصة أصبحت دور هذه العلوم هامشيا في المجتمعات النامية. ففي البلدان المتقدمة ذات التخطيط شامل بما لها من أهداف واستراتيجيات لكنها حاولت أنّ تقيم علاقة وثيقة ذات دلالات معرفية بين العلوم الإنسانية وكافة مجالات الحياة. فالدراسات النفسية والاجتماعية والتاريخية والفلسفية وغيرها مما تندرج في مصطلح العلوم الإنسانية تكوّن القطع المرتبطة في أحجية الحياة وإدارتها.

فالفلسفة تساعد المعرفة الاجتماعية وعلم الاجتماع يقدم تقديرا عن حال المجتمع ومستقبله يسهّل على العالم الاقتصادي أن يخطط للاستثمارات والإنتاج كما يستفيد الخبير التربوي من التنظير الفلسفي في رصّ أنظمتة التربوية وهكذا نجد أنّ الحقول العلمية وأصحابها يتعاونون فيما بينهم معرفيا وتوظيفيا.

لكنّ النظام التعليمي السائد على أغلبية الجامعات والمعاهد الإيرانية كأنه يفكك بين هذه الاختصاصات حيث كلّ فرع يجد مجاله حكرا على نفسه دون السماح بمشاركة الآخر ومساهمته. وتحديدًا لنطاق هذه المشكلة فإنّ من التصور الخاطئ لدى الكثير وخاصة أصحاب القرار وصناعة أن دراسة اللغة أيا كانت هي نفس اللغة لا كآلية للاستفادة منها. وإذا استطعنا أن نأخذ الحاجة الماسة لهذه العلوم بما فيها الدراسات اللغوية نجد أنّ التساند والتآزر بينها تسبب في توسيع نطاق استخدامها المهني إضافة إلى الترابط المعرفي الذي لا تخفى ضرورته من حيث وحدة التفكير (بورعزت، ١٣٨٩: ٤٨).

٥ . المشكلة الرئيسية لتوظيف الخريجين الجامعيين

بعدما تطرقنا إلى مشكلة عدم التأهيل المهني المناسب للخريجين بما يعود إلى النظام التعليمي وملاحظة العلوم الإنسانية كمنظومة مترابطة حان موعد التركيز على الجانب الآخر حيث أنّ السوق والفرص المهنية تقصر عن استقبال الكم الهائل من هؤلاء. فإنّ عدم الاتزان المناسب بين فتح الأقسام والكليات والجامعات المعنية بالعلوم الإنسانية وفق السياسات المقررة والمتبعة في الخطط التنموية والآفاق المستقبلية

تؤدي إلى خلق عراقيل جبارة لتشغيل شريحة كبيرة من هؤلاء المتخريجين. فعلى سبيل المثال إذا كان هناك حاجة لتربية المعلمين والمدرسين للغة العربية للمرحلة المتوسطة والثانوية فإن هذا العدد لابد أن يربو على عدد المتقاعدين منهم أو تنامي المعدل السكاني.

ويمكن القياس عليه في سائر المجالات بما فيها من فوارق من حيث السعة والضييق فالتفكك الظاهر بين السياسات التوسعية لتوفير مجال الدراسات العليا تلبية للرغبة المتزايدة في نيل الشهادات الجامعية والأكاديمية لدى الجيل الشاب وبين الواقع الراهن الذي يفرض نفسه من شحة هذه الفرص تؤدي إلى ازدواجية القرار والنتائج الحاصلة منه وخاصة عندما نجد الصلة المستحكمة والمترسخة بين الشهادة والمهنة كثقافة سائدة على المجتمع من الصعب زعزعتها. أضف إلى ذلك أن الخدمات الإدارية والمهن السكرتارية تجلب رغبات الخريجين قياساً إلى المجالات التي تحتاج إلى تشمير الساعدين والجهد المتواصل والمباشرة بالعمل وكذلك الساحات التي لا يبرز فيها الفرد إلا بالتنافس والإبداع خلافاً للأعمال المألوفة المتكررة.

٦. انعدام التناسق اللازم بين الجانب التعليمي والجانب التوظيفي للفروع الجامعية

ربما يبدو جلياً أن من يقضي فترة من عمره في سبيل الحصول على شهادة علمية يحاول أن يحظى بكفاءات وقابليات تؤهله لتوظيفها في مجال العمل والتطبيق. فكلما تم ترشيد التعليم وتوجيهه نحو الجانب التوظيفي لكانت حصيلة الطاقات المستهلكة في اجتياز المراحل الدراسية أكثر فأكثر. فالازدواجية التي نلمسها بين المقررات الدراسية ومفرداتها والإصرار المبالغ فيه على الجانب النظري و بين ما يجده المتخرج على أرض الواقع من متطلبات مهنية تجعله حائراً في معالجة تحلّصه في هذه الدوامة.

وإن هذه المشكلة تزيد الطين بلة في فروع تعليم اللغات وخاصة العربية منها بما أن عدم تحديد الإطار العام والأهداف الرئيسية واستراتيجيات التعليم للغة العربية يسبب في تفاقم الأزمة واحتدامها. لنلق نظرة على هيكلية النظام الدراسي والتعليمي في أقسام اللغة العربية. فإن الوحدات الدراسية الموزعة في مراحل البكالوريوس والماجستير والدكتوراه مع ما بينهما من فوارق من حيث المستوى والمضمون مع غرض النظر من الآفات التي تشترك فيها جميع هذه المراحل.

فإنها تركز على العلوم اللغوية أكثر مما تركز على المهارات اللغوية. فإن تدريس مواد كالقواعد والبلاغة وتاريخ الأدب والنقد الأدبي وتحليل النصوص وما شابه ذلك مما يندرج في هذه الوحدات

تمنح الطالب معلومات واسعة قلّما يستفيد من أكثرها في مجال التطبيق. لأنّها تختصّ بالأدب ولا طريق إلى الأدب إلّا بعد إجادة اللغة. فعلى العكس نلاحظ أن انعدام النظام التعليمي الموحد والراشد في هذه الوحدات يزيد في انخفاض فاعليتها (سيدجوادين، ١٣٨٤: ٨٦).

ويمكن أن نطرح هذه المشكلة من منظار آخر حيث تتساءل هل الخريج لأقسام اللغة العربية يمكن أن يصبح مترجماً محترفاً يقوم بالترجمة الفورية أو التحريرية أو مراسلاً إعلامياً يكتب تقارير أو دليلاً سياحياً يعمل في إرشاد السياح أو مدققاً لغوياً يراجع الكتب والنصوص وغير ذلك؟ فإن الإتجاه العام مع غض النظر عنم يبدل جهوداً شخصية لكسر هذه العراقيل فإنّ الازدواجية التي أشرنا إليها لا تزال تنهك نجاح الخريجين في العثور على التقارب بين دراساتهم اللغوية والمتطلبات المهنية المرتبطة بها.

٧. المجالات المهنية الموضوعية التي يمكن توظيف خريجي أقسام العربية على مستوى البلد

مع أنّ الحديث عن المشاكل التي تنجم عن النظام التعليمي التي أشرنا إليها بشكل عابر ويحتاج إلى دراسة حلولها مهم و سنتطرق إلى ملخصها في المقترحات المعروضة في آخر المقال، لكن وهل في هذه الظروف القاسية والمجالات الشحيحة لدخول هؤلاء الخريجين سوق العمل يمكن تصنيف هذه الفرص والبحث عن الآليات التي تساعد في تفعيلها وترشيدها؟ وهناك نريد أن نشير إلى العناوين الضخمة والرئيسة لهذه المجالات آخذين بعين الاعتبار مع ما بينهما من سعة وضيق.

١-٧. حقل التعليم

لاشك أنّ تعليم اللغة العربية كأحد أجزاء المنظومة التعليمية في المجتمع الإيراني يتطلب تربية معلمين ومدرسين وأساتذة متخصصين من ذوي الكفاءات. فإن الكم الهائل من الخريجين يتمكنون من الامتحان في هذا المجال وإنّ هذا الحقل يتشعب في ثلاث ساحات فرعية:

أولاً: التعليم الجامعي الذي يتطلب إعداد وتربية الأساتذة من أصحاب الشهادات العليا لنفس الاختصاص والاختصاصات المتقاربة كالشريعة والتاريخ والأدب الفارسي والقانون والسياحة و...

ثانيا: التعليم الثانوي وما نعتبره قبل الجامعة حيث أن النظام الدراسي في مرحلة الثانوية في أسلوبه الجديد يحتاج إلى مدرسين يقومون بتعليم اللغة العربية وعلى مدى ست سنوات وهذا ما يرتبط بمهمة وزارة التربية والتعليم.

ثالثا: التعليم المفتوح الذي يتبلور في النشاطات اللغوية التي توفرها المعاهد والمؤسسات الخاصة والحكومية لأجل تقديم خدمات تعليمية متنوعة لمختلف الأغراض كلغة الاعلام والتجارة وسائر الاختصاصات وفي هذا المجال يأتي دور القطاع الخاص حسب ما يرصد من طلبات تعليمية أكثر نشاطا.

٢-٧. حقل الأبحاث

إنّ العلاقة الوثيقة بين اللغة العربية والمصادر الإسلامية حيث لا يمكن الاستفادة منها إلا بإجادتها كمفتاح لهذه الكنوز الثمينة الإسلامية ساعدت في توسيع نطاق هذه اللغة وخاصة ما يتعلق بالبحوث التي تطبّق على المواضيع الإسلامية المطروحة في هذه المصادر. فإن المؤسسات المهتمة بمثل هذه الأبحاث بحاجة ماسة إلى توظيف الباحثين من ذوي كفاءات مناسبة من استخدام هذه اللغة واستعمالها. ويندرج في هذا الحقل المؤسسات والمراكز البحثية والمعاهد المختصة بإحياء التراث والمكتبات العامة والجهات المختصة بالمخطوطات وتدقيق النصوص القديمة ومراجعتها. فللمشاريع البحثية في تلك المؤسسات والنشاطات التي تجري في مراكز إحياء التراث وتدقيق النصوص والمخطوطات وما تحتاج إليه المكتبات من فهرسة المواضيع وتدوين البطاقات والخصومات الكتب من المجالات التي تحتاج إلى خبراء اللغة العربية وحاملي شهاداتها. أضف إلي ذلك أن دور النشر في إيران والتي تقوم بطباعة الكتب المرتبطة باللغة العربية كالمكتب الإسلامية والأدبية الفارسية والكتب التعليمية تحتاج إلى خبراء لغويين من العربية.

٣-٧. السياحة

إن الاحصائيات العالمية تشير إلى أن الحقل السياحي يحتل المركز الثاني من الدخل العام لغالبية بلدان العالم وخاصة المتقدمة منها. إن الموارد المالية الحاصلة من شتى أصناف السياحة كالأثرية والعلاجية والدينية والطبيعية تعد جزءا كبيرا من مداخيل الدول. وبما أن إيران كبلد إسلامي واسع تقع في الشرق الأوسط وتمتدّ حدودها من الشمال الجبلي إلى الجنوب الاستوائي وبذلك يتنوع

مناخها البيئي حيث أن الفصول الأربعة تتحقق في موسم واحد من جنوبها إلى شمالها ومن شرقها إلى غربها إضافة إلى احتوائها على معالم أثرية شهيرة (حسنوند و خدابناه، ١٣٩٣: ٨٩).

فاستقطاب الزوار الوافدين إلى إيران في الجهات السياحية المتنوعة التي تشمل على الدينية من أجل المزارات والمقامات الإسلامية في طبيعتها مقام الإمام الرضا عليه السلام بمدينة مشهد المقدسة والسيدة المعصومة بنت الإمام الكاظم عليه السلام بقم المقدسة وأخيها أحمد بن موسى عليه السلام بشيراز ومقام السيد عبد العظيم الحسيني بمدينة ري من جملة هذه الجهات السياحية الدينية التي يقبل العدد الهائل من مواطني البلدان العربية الجارة من الشيعة العراقيين والخليجيين وسواهم الذين يبلغ عددهم سنويا أكثر من مليون سائح وبما أنّ المعالم الأثرية الكثيرة من التراث الإيراني القديم والتراث الإسلامي من مختلف القرون الماضية مما يوجد في مدن إيرانية كاصفهان وتبريز وهمدان وكرمانشاه وشوش ويزد وكرمان وزنجان وغيرها تستقطب السياح الراغبين في التعرف على هذه المعالم كتراث ثقافي عريق وبذلك يتسع نطاق عدد السياح العرب لزيارة جمهورية إيران الإسلامية يفعل المجال السياحي في البلد. أضف إلى ذلك أن المناخ الطبيعي والمنتجعات ومراكز الاستجمام كشواطئ البحر والغابات والشلالات والكهوف والمناخ المعتدل ومنتجعات التزلج على الجليد وغير ذلك مما يأتي في جانب التمتع بالطبيعة ومشاهدها والتي تختلف من المناخ الحار الصحراوي في البلدان العربية في المنطقة وبما فيها من إمكانيات الإقامة وقضاء أوقات ممتعة يلعب دورا أساسيا في استقطاب السياحة الطبيعية.

وأخيرا فإن تقدم إيران الهائل في مجال الطب والعلاج والخدمات الصحية وخاصة في بعض الاختصاصات كعملية جراحية للعيون وإزالة العقم وزرع الأعضاء... سبب في إقبال الكثير من المصابين والمرضى من سكان البلدان العربية في المنطقة للسفر إلى إيران والاستفادة من هذه الخدمات وهذه السياحة العلاجية قد زادت في عدد السياح الوافدين إلى إيران. وهناك يأتي دور الشركات السياحية ومؤسسات السفر للتنسيق اللازم لتزويدهم بتقديم خدمات إرشادية يقوم بها الادلاء العارفون باللغة العربية لأداء مهمتهم بجدارة.

٤-٧. الإعلام

إنّ وسائل الإعلام بمختلف صنوفها ومستوياتها تحظى اليوم ساحة كبيرة من الناشطين في هذا المجال وبما أن العلاقات السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وغيرها خاضعة للتأثير المباشر

والناتج من الأساليب والآليات المستخدمة فيها، فالنماذج الملحوظ في اتساع رقعة وسائل الإعلام التي تحرق الحدود وتجتاز الجنسيات وتفوق التوقعات يتطلب توظيف المتزودين بألية اللغة وخاصة الإعلامية منها لمتابعة الأهداف المرجوة من استخدامها مهما كانت سلبية أو إيجابية. وبذلك نجد أن الاتساع الهائل والسريع من المجالات المتوفرة والفرص المهنية المتاحة لمساهمة الخريجين من أصحاب الدراسات اللغوية لدخولهم أسواق العمل. وباختصار يمكن أن نشير إلى المجالات التي تدرج ضمن العمل الإعلامي. وبالنسبة إلى اللغة العربية فإنها تتبلور في القطاعات التالية:

١. وكالات الأنباء (المحلية والدولية).
٢. الصحف والجرائد المنشورة بالعربية أولا وبالفارسية التي تحتاج إلى خبراء لغويين في الترجمة والتدقيق والإشراف على أقسام منها تكتب بالعربية ثانيا.
٣. القنوات الإذاعية والمتلفزة المحلية والعالمية والفضائية. بما تتضمن من إعداد التقارير والتقديم والإشراف والدبلجة.
٤. المواقع المعلوماتية والمدونات الإلكترونية وما يلي في هذا الجانب من النشاطات الإعلامية. فالنماذج الموجودة والمتوفرة لكل واحد من هذه القطاعات بحاجة ماسة إلى خبراء لغويين يتمتعون بكفاءة مناسبة من إجادة اللغة العربية ومهاراتها.

٥-٧. الترجمة

إنّ الإقبال الواسع على الترجمة كأهم آلية للتبادل المعرفي والثقافي بين الشعوب والمجتمعات وأصحاب شتى اللغات يغنيننا عن التركيز على أهمية الترجمة والتعريب حاليا. فإنّ هذا الترابط الواضح يتطلب الترجمة بكافة أنواعها لجميع اللغات بما فيها العربية منها وإليها. وإنّ القواسم الثقافية والدينية والسياسية وغيرها تدعم الاهتمام بالترجمة ولذلك نجد أنّ في الآونة الأخيرة نشأت المؤسسات والمراكز المعنية بالترجمة إضافة إلى دور الترجمة الرسمية بما تقوم به من الترجمة للوثائق والشهادات. وعندما نتحدث عن الترجمة نقصد بها ما يحتاج إليه من مختلف القطاعات من الترجمة الفورية والشفوية وترجمة الكتب والبحوث والمقالات والكراريس الإعلانية إضافة إلى النتائج الحاصل من جهود علمية وبحثية حيث الطلبات الواردة إلى الجامعات المعنية بما في إيران من الجانب العربي والشعور بالإمتاع والإفادة من الجانب الإيراني أدى إلى ضرورة الترجمة من الفارسية إلى العربية.

فيمكن أن نركز على نقاط وقطاعات لها كالتالي:

١- الترجمة الشفوية والفورية (للمؤتمرات والندوات والاجتماعات واللقاءات بمختلف مستوياتها ومواضيعها).

٢. الترجمة التحريرية (للكتب والمصادر والبحوث والمقالات) من العربية وإليها.

٣. تعريب الوثائق كمهمة لدور الترجمة الرسمية.

٤. دبلجة المنتجات المرئية والمسموعة كالأفلام والمسلسلات.

ومما يجدر بالإشارة أن فرع الترجمة كاختصاص للغة العربية التي تم تأسيسه في العقد الأخير في الجامعات الإيرانية وعلى مستوى الدراسات العليا يمكن أن يلعب دورا هاما في التنسيق التعليمي اللازم بين إعداد المترجمين وما يحتاج إليه سوق العمل لهذا الاختصاص.

٦-٧. العلاقات الدولية

إنّ اتساع رقعة العلاقات بمختلف صنوفها وأنواعها من السياسية والتجارية والثقافية والفنية وغيرها يتطلب أن يكون هناك دوائر معنية بتنسيق هذه العلاقات وتسييرها. إن الموقع الجغرافيا - السياسي لإيران بين جيرانها العربية وسائر البلدان العربية التي لها علاقات واسعة مع جمهورية إيران الإسلامية قد زاد في أهمية الاستفادة من خبراء لغويين وتوظيفهم في هذا المجال.

فوزارات كالحارجية والنفط والتجارة والتعليم العالي والصحة وغيرها من مؤسسات حكومية ودوائر تابعة لها بحاجة إلى خريجي أقسام اللغة العربية.

٧-٧. البرامج الحاسوبية

إنّ التقدم الفني الباهر في العقود الأخيرة على مستوى الجامعات والمعاهد البحثية ساعدت في براعة الشباب الإيرانيين في مجال إنتاج البرامج الحاسوبية وتصميم المشاريع المرتبطة بالمجالات المعلوماتية كالتدوين والتشغيل وغير ذلك وإن السوق الإيرانية تفوق نظيرتها في المنطقة. وحاول القطاع الخاص بتصدير هذه المنتجات وعبر الآليات التي تفعل التسويق لها. وبما أن الكثير منها بحاجة إلى العربية كلغة وسيطة لاستخدامها يتسنى مساهمة ذوي الخبرة للغة العربية في إنتاجها كما أن للقطاع الخاص دورا هاما في هذا التوظيف.

جدول رقم ١ . عناوين المجالات المهنية حسب سعتها وأولويتها

رقم	المجال الرئيس	المجال الفرعي	القطاع الحكومي	القطاع الخاص
١	التعليم	الجامعي	✓	✓
		الثانوي	✓	✓
		المفتوح	-	✓
٢	الأبحاث	المؤسسات	✓	✓
		المكتبات	✓	-
		مراكز الوثائق	✓	-
٣	خدمات الطباعة	دور النشر	✓	✓
		التدقيق	✓	✓
٤	السياحة	الطبيعية . الدينية العلاجية . الأثرية	✓	✓
٥	الترجمة	الوظيفية	✓	-
		الحرّة	-	✓
		الفورية	✓	✓
٦	الإعلام	وكالات الأنباء	✓	✓
		الصحف والجرائد	✓	✓
		الإذاعة والتلفاز	✓	-
		القنوات الفضائية	✓	✓
		المراسلة	✓	✓
		الدبلجة	✓	✓
٧	العلاقات الدولية	الدبلوماسية . التجارية	✓	✓
		الثقافية . العلمية	✓	✓
٨	المعلوماتية	البرامج الحاسوبية ومنتجات الاتصالات	✓	✓

٨. الخطوات الضرورية للانسياب اللازم بين المجالات المهنية والمنهج التعليمي لإعداد الموارد البشرية في الجامعات

اتضح عبر التقرير المقدم أن الفرص المهنية مع شحتها كما يبدو قياسا إلى عدد الخريجين من أقسام اللغة العربية لكنها تعاني من مشكلة أخرى وهي عدم الانسياب اللازم للتوظيف في هذه المجالات. فإذا كان من المقرر تفعيل هذه الفرص بالتخطيط المناسب وعبر قرارات حازمة ومدروسة فمن جانب آخر من الواجب تعديل النظام الدراسي لأقسام اللغة العربية لملائمتها مع أسواق العمل. وفي هذا الإطار يمكن أن نطرح المقترحات التالية:

(الف) الفصل بين الدراسات الأدبية والمهارات اللغوية في الاختصاصات المحددة لكل واحدة منها.
 (ب) إنشاء اختصاصات جديدة على مستوى الماجستير كاختصاص الإعلام والسياحة والدبلجة...
 (ج) رفع مستوى جودة تعليم المهارات اللغوية بإقامة ورش عمل مهنية إضافة إلى إقامة الدورات التأهيلية للأساتذة والمدرسين. لاجل تعرفهم إلى أحدث الأساليب المتطورة والفاعلة لتعليم المهارات اللغوية استلهاما من التجارب الحاصلة في سائر اللغات و خاصة الدراسات المعنية بها في الغرب.

٩. النتيجة

إن نظرة عابرة إلى ما نعبر عنه بمشكلة عدم توفير الفرص المهنية لتوظيف خريجي أقسام اللغة العربية تكشف لنا بأن هذه المشكلة يمكن معالجتها بتفعيل منهجي هادف لهذه المجالات التي مرت الإشارة إليها إضافة إلى تعديل النظام التعليمي بهذا الأقسام لرفع مستوى الفاعلية والتناسق اللازم بينه وبين أسواق العمل. و نضيف إليها:

أولاً: مع شحة الفرص المهنية المتاحة لخريجي أقسام اللغة العربية و هذا امر يشترك فيه الكثير من الاختصاصات و الفروع الدراسية لكن يمكن استغلالها بشكل افضل.
ثانياً: ان الفراغات الموجودة بين الكفاءات اللازمة لممارسة هذه المهن و الرصيد الدراسي لها تتطلب تعديلات تعليمية مبرمجة و منهجية لفرع اللغة العربية و اختصاصاتها.
ثالثاً: ان التخطيط العام في القطاعات المعنية بإدارة البلد لا بد و ان يدخل معايير العرض و الطلب لهذا الفرع في الحسابان.

مصادر

أ) كتب

برادران نصیری، مهران؛ الهام سلیمانی (١٣٨٩)، *بررسی لایحه پنجم توسعه، تهران: دفتر مطالعات زیربنایی، مرکز پژوهش‌های مجلس شورای اسلامی*.

رضایان، علی (١٣٨٣) *مبانی سازمان و مدیریت، تهران: سمت*.

رضوانی، محمدرضا (١٣٨٧)، *توسعه گردشگری، تهران: دانشگاه تهران*.

سید جوادین، سید رضا (١٣٨٤)، *مبانی سازمان و مدیریت، تهران: نگاه دانش*.

ب) مقالات

راسخی، سعید؛ امید رنجبر (١٣٨٨)، «اثر توسعه مالی بر رشد اقتصادی کشورهای سازمان کنفرانس اسلامی»، *مجله دانش و توسعه، شماره ٢٩*.

یاوری، کاظم و دیگران (١٣٨٩)، «تأثیر مخارج توریسم بر رشد اقتصادی کشورهای عضو سازمان کنفرانس اسلامی»، *مجله تحقیقات اقتصادی، دوره ٤٥، شماره ٢*.

بررسی فرصت‌های کاری دانش‌آموختگان گروه‌های زبان عربی و ضرورت هماهنگی میان برنامه‌های آموزشی با نیاز این فرصت‌ها مسعود فکری*

استادیار گروه زبان و ادبیات عربی دانشگاه تهران

چکیده

بی‌گمان جامعه بشری از دیرباز دچار مشکل نابرابری میان منابع موجود و نیازهای خود بوده‌است و انسان همواره کوشیده تا راه‌حلی برای این مشکل بیابد و شکاف‌های پدیدآمده در زندگی خود را از طریق کسب‌وکار برطرف سازد. ناهماهنگی میان فرصت‌های کاری و تعداد دانش‌آموختگان دانشگاه‌ها، مشکلی است که در دهه‌های اخیر دانش‌آموختگان دانشگاهی را به سرحد سرخوردگی و احساس زیان نسبت به دوران تحصیلی که در رشته خاصی گذرانده‌اند، می‌کشاند. دانش‌آموختگان گروه‌های عربی در دانشگاه‌های ایران نیز دچار کمبود فرصت‌های کاری متناسب با تخصص خود هستند و در نتیجه این مشکل ناچارند تا در حوزه‌های غیرمرتبط با تخصص خود کسب درآمد کنند. برای حل این مشکل نخستین پرسش اساسی این است که: آیا میان روش‌های آموزشی این زبان در دانشگاه‌های ایران با فرصت‌های کاری مرتبط با آن سازگاری وجود دارد و آیا می‌توان با متحول ساختن این روش‌ها سازگاری بیشتری با عرصه‌های شغلی پدید آورد؟ این مقاله می‌کوشد به این پرسش‌ها پاسخ گوید و با طبقه‌بندی موردی شغل‌های مرتبط، چگونگی بهره‌گیری از دانش‌آموختگان در این فرصت‌های کاری را تبیین کند.

کلیدواژه‌ها: فرصت‌های کاری؛ گروه زبان عربی؛ هماهنگی آموزشی؛ دانش‌آموختگان.

